موقف السلطنة العثمانيّة من الحملة الفرنسيّة على لبنان (1860-1861م)

جهاد طربيه*

1- موقف السلطة العثمانيّة من الحملة

"إن الحكومة العثمانيّة قد أوفدت وزير خارجيّتها، فؤاد باشا، لإزالة كل سبب من أسباب التَّدخل الأوروبيّ في أراضيها. وكان فؤاد باشا من أنصار سياسة الإصلاح والتَّنظيم في الامبراطوريّة العثمانيّة ويتمتع باحترام ممثّلي الدول الأوروبيّة لدى الباب العالي"[1]، وقد كلّفته العمل على إقامة العدل والمساواة بين جميع رعايا السلطان دونما تفريق في الدين أو المذهب.

وكان فؤاد باشا عازمًا عزمًا أكيدًا على إنهاء المنازعات الطائفيّة وإزالة كل سبب يمكن أن تتذرّع به أوروبا للتدخل، ولكنّه لم يكن أقلّ حرصًا على وحدة الامبراطوريّة العثمانيّة. وكي يحول دون أي تدخل أوروبي أظهر حماسًا فائقًا لمهمته إلى سكان سوريا في 19 تموز 1860م. أعلن استياء السلطان من جراء الحوادث التي وقعت وهدّد الذين يعاودون ارتكاب الجرائم الماضية بالاقتصاص منهم، كما أوضح أنه أوفد "للتحقيق في ما جرى ولفرض أشدّ العقوبات على المذنبين وإعادة اللاجئين إلى ديارهم ودورهم وتقديم جميع المساعدات الممكنة لهم"[2].

وكان أول قرار مهم اتخذه فؤاد باشا عزل خورشيد باشا والي صيدا وتعيين أمير البحر مصطفى باشا قائد الأسطول الشاهاني في البحر المتوسط مكانه بالوكالة، "وقد أبلغ قناصل الدول في بيروت هذا القرار في 26 تموز عام 1860م"[3].

ثم عمد إلى تنظيم لجان إسعاف المنكوبين واللاجئين، حتى إذا انقطعت الاضطرابات وهدأت الأحوال، وساد نوع من السلام بين الموارنة والدروز، راح يسعى لاسترجاع ثقة الناس بالسلطنة العثمانيّة، فأمل "خورشيد باشا أن يطوف في مهمة تفتيشيّة من بيروت حتى اللاذقيّة، وربما قصد من ذلك إبعاده حتى يتسنّى له سماع ما كان يوجه ضده من اتهام بالتواطؤ والإهمال في الحوادث الأخيرة"[4]، "وأوقف أحمد باشا مشير إيالة دمشق فورًا ليُقدم إلى المحاكمة"[5]. في حين كان معمر باشا خلفه يؤمن الهدوء والاستقرار. "وأرسل المطران طوبيا عون وفرنكو أفندي إلى كسروان لإجراء مصالحة بين الفلاحين ومشايخ آل الخازن المطرودين من الجبل منذ عام 1858م، ومضى يوزع المال على اللاجئين والمصابين.

2- فؤاد باشا في دمشق

لمّا كانت أنباء دمشق السيّئة لم تنقطع، "فقد توجه إليها فؤاد باشا في 27 تموز، يصحبه طابوران من الجنود وستة مدافع بعد أن عزم على استخدام أقصى الشدّة في معاقبة المجرمين والمخالفين للقوانين"[6]،

"ودخل المدينة في 4 آب"[7]، ورغب في أن ينزل بها ضربة كبرى تكون عبرة رادعة لغيرها وتظهر للقناصل "أن عدل السلطان يطال جميع المذنبين سواء كانوا من الأهالي المسلمين أو الموظفين أو الضباط الكبار من الترك"[8]. ويكون لهذه الضربة وقع مستحب فتقتنع الدول الأوروبية أن للسلطان من الوسائل والعزم ما فيه الكفاية لفرض الأمن والهدوء في كل إقليم من أقاليم امبراطوريته[9].

وصباح اليوم التالي 5 آب، أمر فؤاد باشا الجنود باحتلال جميع أحياء المدينة، وألّف لجانًا عسكريّة في كل منها لإلقاء القبض على الجناة، فتمكنت هذه اللجان من إيقاف 800 شخص تقريبًا في مدة أربعة أيام فأحيلت أوراقهم إلى المحكمة الاستثنائية المؤلفة من موظفين استُقدموا من الأستانة. وقد "حوّل فؤاد باشا المدرسة العسكرية إلى مستشفى لنساء المسيحيّين، وخصّص المستشفى العسكري للمرضى والجرحى من المسيحيّين الذكور كما أنشأ لجنة لتوزيع المآكل والأموال والألبسة على المنكوبين"[10].

"وبعد تحقيقات سريعة مختصرة ومحاكمات علنيّة نفذ حكم الإعدام بـ111 مسلمًا وشنق 56 أو 57، وكان من بينهم 18 شخصًا من كبار الأسر الدمشقيّة"[11]. كما أصدرت المحكمة أحكامًا بالنفي على 145 شخصًا والأشغال الشاقة على 327 والإعدام الغيابي على 380"[12].

وفي 15 آب أنذر فؤاد باشا سكان دمشق بوجوب إعادة الرجال والنساء والأطفال الباقين عندهم إلى الحكومة المحلية "ولو اعتنقوا الإسلام وإذن لجميع المسيحيين الذي أسلموا أن يعودوا إلى دينهم. كذلك أخلى ثلاثة أحياء إسلاميّة وخصّصها لسكنى المسيحيّين وأقام لهم فيها معبدًا"[13].

كما أنه أمر "بتجنيد ألفين من الدمشقيّين في الجيش السلطاني وكان كل يوم يلقي القبض على عدة أشخاص للتجنيد ويزجّ في السجن كل من توجه إليه الاتهامات من قبل المسيحيين. وفي 17 آب أصدر المجلس العسكري برئاسة فؤاد باشا حكم الإعدام على كل من "أحمد آغا مشير دمشق السابق وصديق فؤاد باشا، وعلي بك قائد حامية الحي المسيحي وعثمان بك قائد حامية حاصبيا ومحمد علي آغا قائد حامية راشيا، ونفذ فيهم الحكم بالاعدام رميًا بالرصاص في 8 أيلول سنة 1860م[14]. "وكذلك حكم بالإعدام على عبد السلام بك قائد حامية دير القمر وعلى قائد الجنود في بيت الدين"[15].

ولم يقتصر اندفاع فؤاد باشا في تحقيق مهمته على معاقبة المجرمين، بل أراد أن يظهر استعداد السلطان لمكافأة أيّ مسلم يدفع الأذى عن مسيحي ويحميه، فقدم إلى الأمير عبد القادر الجزائري الوسام المجيدي من الدرجة الأولى الذي منحه إياه السلطان تقديرًا لسلوكه المحمود أثناء الحوادث"[16].

3- آراء المؤرّخين حول تصرّف فؤاد باشا في دمشق

لماذا توجه فؤاد باشا إلى دمشق وباشر بتنفيذ الأحكام القاسية التي طالت المدنيّين وكبار الضباط والمسؤولين في الجيش العثماني؟

يتبين لنا على ضوء المحرّرات السياسيّة أن فؤاد باشا إذا كان قد اهتمّ أوّلًا بدمشق فليس ذلك "لأن الحوادث كانت مستمرة فيها بل لأن الحكومة التركية كانت حريصة على ألا تترك مجالًا أمام الجنود الأوروبيّين للتوغل في أراضي الداخل"[17].

في حين رأى المؤرّخان إميل خوري وعادل اسماعيل أنّ فؤاد باشا تعمّد البقاء في دمشق ليشلّ حركة الحملة الفرنسيّة، لأن الاتفاق الدولي يقضي بأن لا يقدم قائد الحملة على شيء إلاّ بالاتفاق معه. وعندما سُئل عن أسباب استعجاله لصدور الأحكام في دمشق وتنفيذها حال صدورها، أجاب إنّه: "أراد أن يقطع على الحملة طريقها إلى دمشق ويفقدها كل مبرّر للتقدم إلى الداخل، فاقتصّ بسرعة من جميع المجرمين"[18].

ويتابع المؤرّخان في باب استعراض آراء سائر المؤرّخين الذين كتبوا عن هذه الفترة أن بعضهم يعتقد أن الباب العالي هو الذي افتعل فتنة دمشق، وأن عملاءه شجعوا بعض الشخصيّات السوريّة وزعماء الغوغاء على القتل والذبح، وأن الوالي أحمد باشا والقادة العسكريين لم يسهموا في الإجرام إلاّ بإشارة من الأستانة فأعدمهم بسرعة حتى لا يبقى على قيد الحياة من يستطيع كشف الحقيقة. ثم يستدرك المؤرّخان فيؤكّدان هذا الرأي لأنّ الوثائق العثمانيّة الخاصة بتلك الفترة القاسية من تاريخ سوريا ما زالت راقدة في صناديق المحفوظات في العاصمة التركية القديمة، ولم تكشف حتى الآن. وينتهيان بالتأكيد على أنه مهما يكن من أمر فإنّ فؤاد باشا قد أنقذ الامبراطوريّة العثمانيّة "من ضربة قاضية وأحبط سياسة إمبراطور الفرنسيّين في الشرق"[19].

أمّا الدكتور طربين فيقول إنّه: "في سبيل منع تدخل أوروبي بدأ فؤاد باشا بجمع المنهوبات وأمر بقبول شهادة النصارى على المسلمين"[20]. وقيل "إنّ المفوّض العثماني متلهف لمعرفة عدد الذين يجب إعدامهم لإرضاء أوروبا أكثر من تلهفه لإنزال العقاب بكل مذنب"[21].

يتابع طربين أنّه "يبدو أن الأحكام نفذت على عجل بنصيحة من إنكلترا التي أبلغت الباب العالي ضرورة مبادرة فؤاد باشا إلى معاقبة خورشيد باشا وأحمد باشا وضباط الحاميات المتواطئين لئلّا يعتقد الرأي العام الأوروبي أن بعض كبار الموظفين في الأستانة حرّضوا على هذه المذابح"[22].

وقد اعترف القنصل الفرنسي في بيروت، السيد بونتيفوليو، في رسالة بعثها إلى وزير خارجيّته توفنيل في أواخر تموز عام 1860م، أن وصول فؤاد باشا قد قلب الأوضاع رأسًا على عقب، "وأنّه اذا ما قام بتنفيذ ما وضعه نصب عينيه من إجراءات أبلغني أنه سيتخذها في اجتماعي معه، فإني أجد نفسي راضيًا ومرتاحًا لذلك"[23].

وفي رسالة أخرى من القنصل الفرنسي إلى وزير خارجيّته، "أبدى بونتيفوليو تخوّفه وشكّه من سرعة فؤاد باشا في اتّخاذ الاجراءات القوية بحق بعض الموظفين الأتراك، معتبرًا أن هذا التصرف الحازم لفؤاد باشا يخفي وراءه طمس الحقيقة حول المذنبين الحقيقيين وإيجاد مبرّر لتجنّب تدخّل الأوروبيّين في القضايا الداخليّة"[24].

على كل حال، وكما ذكر الدكتور اسماعيل، استطاع دهاء فؤاد باشا أن يحسم الأمور باتجاه يخدم مصلحة الدولة العثمانيّة التي كان يتربّص بها الأوروبيّون في هذه الفترة من كل الجهات...

وهكذا لم ينتقل فؤاد باشا إلى بيروت لملاقاة الفرنسيّين إلا بعد أن أدرك أنه استطاع إلى حدّ كبير أن يجعل الهدف الخفي للحملة بعيدًا جدًا عن التحقيق وصعب المنال. وكان وصوله إلى بيروت في 17 أيلول عام 1860م.

4- تدابير فؤاد باشا في بيروت

كان فؤاد باشا قبل نزول رجال الحملة الفرنسيّة إلى بيروت قد ذكّر جنوده في 8 آب عام 1860م قائلًا: "إنّ بعض جنود الفرنساويّين والإنكليز سيصلون قريبًا إلى هذه البلاد ليساعدونا على قمع الاضطرابات فيها، ولا يخفى أنّ هؤلاء الجنود هم جنود الدول التي ساعدتنا بكل قواها في عهد سابق، فعليكم أن تقوموا بواجب الصحبة الطيّبة نحوهم، فأنتم في بلادكم فاعملوا بواجب الضيافة وسيرون أنّكم تعرفون كيف تلبّون مشاعر العدل لدى سلطاتنا وكيف تحترمون الانضباط والشرف العسكريّين وسيرون أنكم في غنى عن المعونة والتشجيع لقصاص مسبّبي ومرتكبي الجرائم ضد المسيحيّين الذين هم مواطنوكم... فاقتصّوا من الجناة باسم الإنسانيّة"[25].

ولما وصلت الحملة تعمّد فؤاد باشا كما ذكرنا التأخر في دمشق لتنفيذ ما يجول في رأسه. وفي هذا الوقت كانت تلوح على وجه المسلمين في بيروت إمارات الانقباض لدى مرور الجنود الفرنسيّين. "أما المسيحيّون فكانوا يبتهجون لوصولهم ويساعدونهم في حمل أمتعتهم إلى المعسكر العام، ويقدمون لهم الماء والتبغ والشراب إلى غير ذلك من الأمور. وذكر المستر مور أنه أسف كثيرًا لعدم قدوم جنود إنكليز لأن وجود هؤلاء كان من شأنه أن يزيل قلق المسلمين ويدخل الاطمئنان إلى نفوسهم"[26]. "وبعد يومين من وصول الفرنسيّين، وفد عليهم عدد من أمراء الجبل وشيوخه لتقديم التهاني بسلامة الوصول ولإظهار استعدادهم للخدمة. فشكر لهم دي بوفور قدومهم واكتفى بالإشارة إلى أركان حربه في الردّ على استعدادهم للخدمة"[27]. وظلّ الجنرال دي بوفور في انتظار فؤاد باشا على أحرّ من الجمر حتى 17 أيلول كما سبق وذكر، ولم يأتِ فؤاد باشا إلى بيروت إلاّ بعد أن سبقه إليها دويّ أحكامه الهائلة، ما جعل دي بوفور يدرك أنّه أمام داهية واسع الحيلة، بعيد النظر، شديد المراس.

ولمّا اجتمع دي بوفور إلى الوزير العثماني لأوّل مرة طلب إليه الموافقة على تقديم الحملة إلى الداخل، فأجابه الوزير أن "لا حاجة بعد اليوم لمثل هذا التقدم لأن الأمن بات مستتبًا لا في دمشق وحدها بل في جميع الأنحاء السورية. فعدالة السلطان قطعت دابر الإجرام، وإذا كان لا بدّ من عمل شيء فعليه أن يتوجّه نحو الدروز ويفعل عندهم ما فعله هو في دمشق"[28].

وكانت غاية فؤاد باشا من وراء ذلك الإيقاع بين الفرنسيّين والانكليز لعلمه أن

الإنكليز لن يتخلّوا عن الدروز، فتتوتر الأمور بين الفريقين ويخفّ الضغط عن الباب العالي. وعقب هذا الحديث انكفأ القائد إلى مقرّه وحاول الاتصال بالأمير عبد القادر ليشاوره في الأمر، فوجد أبواب دمشق مقفلة بوجهه، ووجه رسله فأسقط في يده، وبدا له بكل وضوح أن الوزير العثماني قلب الأوضاع رأسًا على عقب، وأن الجوّ لم يعد كما كان يتصوّره و"كما كان يراه رجال الحكومة الفرنسيّة قبل مغادرته باريس"[29].

عندئذ كان لا بدّ لقائد الحملة من سبب يبرّر وجوده، لقد سدّت في وجهه آفاق الامبراطورية العربية برئاسة عبد القادر، وخاب الأمل بينه وبين المير الجزائري وما كان لهذا الأمير أن يُعرض نفسه لنقمة الدِمشقيين، وعلم الباب العالي بمحاولة الاتصال بالجنرال دي بوفور. فضيّق القائد نطاق عمله وقصر نشاطه على لبنان ونصب نفسه حاميًا للموارنة، وقال إنّه لم يأتِ إلى بيروت إلاّ لحمايتهم والاقتصاص من الذين اعتدوا عليهم "فطلب موافقة فؤاد باشا على احتلال بعض المناطق الجبلية، فاقترح عليه الوزير العثماني بشيء من التهكّم والتشفّي أن يحتلّ منطقة كسروان. فأجاب: "أن ليس لمثل هذا الاحتلال ما يبرّره فكسروان هادئ كل الهدوء"[30]، وأبدى ميلًا إلى احتلال المناطق الدرزية في الشوف، فوافقه على احتلالها على أن تتمركز الجيوش العثمانيّة في منطقتي جزّين ولبنان الجنوبي، "وتمّ الاتفاق على أن يقوم الفرنسيّون من بيروت إلى دير القمر، وأن ينطلقوا منها إلى سائر أنحاء الجبل، وأن يقوم العثمانيّون إلى جزّين فيجعلوا منها نقطة انطلاق ثانية، ويحتلون جميع المعابر المؤدية إلى البقاع ولبنان الشرقي"[31].

وقبل المباشرة بعمليّة الإنتشار العسكري المتفق عليها، بدأ فؤاد باشا باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإعادة الحقوق لأصحابها ومحاكمة المسؤولين عن حوادث لبنان... إلخ.

لكن واقع الحال في لبنان اختلف عن دمشق، فالذي جرى هناك كان قيام مسلمين مسلحين يقودهم بعض مثيري الغوغاء بمهاجمة النصارى العزّل من السلاح، ولم يكن قد صدر من هؤلاء استفزاز أو تحريض. أما حوادث لبنان فكانت حربًا أهليّة، المسؤول عنها الطرفان المتقاتلان، ولم يكن زعماء الدروز مسؤولين مباشرة عن الفظائع التي ارتكبت فيها. "لذلك كان الاقتصاص من مثيري الغوغاء في دمشق أمرًا ممكنًا. أما الاقتصاص من الدروز فلم يكن بالأمر اليسير، ذلك أنه كان يقتضي محاسبة جماعة بكاملها على سلوكها في حرب أهليّة"[32].

"هذا بالإضافة إلى أنّ الدروز بخلاف الدمشقيين كانوا يتمتعون بحماية إنكلترا، والباب العالي نفسه أظهر كثيرًا من العطف على قضيّتهم"[33]. وفي رسالة من الميجر فريزر مساعد اللورد دوفرين إلى اللورد راسل أن فؤاد باشا حادثه في دمشق وقال إنّه لم يقطع بانتهاج خطة معينة بحق الدُروز الى أن يقف على مطالب الدول الأوروبية بهذا الصدد، وأنه بعد إمعان النظر في هذه المسألة تراءى له أنه لا

يوجد سوى طريقين لحلّها: أحدهما أن يطلب إلى الدروز بعض التروي للقيام ببعض الأمور كتسليم بعض زعمائهم مع أشخاص آخرين، لإجراء محاكمتهم ودفع غرامة مالية إلى المسيحيين... والأخرى مهاجمتهم في الحال دون سؤالهم شيئًا. "ولما كان فؤاد باشا لم يوافق بعد على صك الصلح الذي أبرم بين بعض الدروز والموارنة ولم يرفضه، فلا يزال حرًّا في الاعتراف به أو إنكاره، فاستشارني في أفضليّة الطريقين، فأجبت أني أؤثر الأول منهما"(34).

"كان أول عمل قام به فؤاد باشا في هذا الاتجاه إيقاف خورشيد باشا رهن التحقيق والمحاكمة مع بعض معاونيه"(35)، نزولًا عند رغبة الأميرال مارتن الانكليزي الذي كتب إليه في وقت سابق (25 تموز 1860م) يقول: "أراني مسؤولًا عن سلامة النصارى في هذا البلد أي في بيروت، ولذا فإني أحتج على بقاء خورشيد باشا في الحكم بعد ما اقترفه"(36). وقد عيّن أحمد قيصرلي باشا خلفًا له في إيالة صيدا وكان مشهورًا باستقامته ومهارته"(37). وتألفت محكمة استثنائية في بيروت لمحاكمة خورشيد باشا"(38).

ثم وجّه فؤاد باشا إنذارًا الى المشايخ المسيحيين والدروز للمثول أمام المحكمة المختصة لإجراء مقتضى العدالة وأنذر من يتخلّف منهم بالحكم عليه غيابيًا، فلبى الدعوى 12 شيخًا من رؤساء مشايخ الدروز، "ومنهم الأمير محمد ارسلان القائمقام الدرزي والشيخ سعيد جنبلاط والشيخ حسين تلحوق ويوسف عبد الملك"(39)، "فقدموا إلى بيروت ووضعوا أنفسهم تحت تصرفه، فأحيلوا إلى المحاكمة وتمكن الباقون من الفرار إلى حوران ومنهم خطار العماد وبشير ويوسف نكد"(40).

وكان سعيد جنبلاط أكبر الاقطاعيين الدروز وأعظمهم سطوة وشهرة وثروة، قد أراد أن يوسّط القنصل الإنكليزي العام «Moore» واللورد دوفرين لضمان سلامته في ما لو مثل أمام المحكمة، ولكن الرجلين رأيا أن ذلك سابق لأوانه، ورفضا مفاوضته في الظاهر، وعزما على "قطع كل علاقة به وتركه وشأنه إن شاء الحضور، أو آثر الفرار كي لا يفسّر جوابهما له كتعهّد من قبل إنكلترا باستعمال نفوذها لتبرئته"(41). وفي 20 أيلول 1860م، وجّه فؤاد باشا إنذارًا إلى الدروز جاء فيه ما يلي:

"لما كان جلالة السلطان قد أمر بإجراء محاكمة جميع الذين سبّبوا حوادث لبنان المحزنة وجّهنا إنذارًا إلى جميع أمراء الدروز والمسيحيّين ومشايخهم دعوناهم فيه إلى المثول أمام لجنة التحقيق الموكول إليها البحث في منشأ الحرب الأهليّة، والأسباب التي جرّت إليها وأعلنت جميع الذين لا يحضرون في الوقت المعيّن أنّهم يُعدّون كجناة. إنّ كثيرين من زعماء الدروز لم يلبّوا نداءنا. ولمّا كان الزعماء المذكورون بتخلّفهم عن الحضور قد اعترفوا ضمنًا بذنبهم بالمندوب السلطاني قد اتّخذ بحقهم القرارات الآتية:

أولًا: ألغيت رتب الزعماء المذكورين وألقابهم.

ثانيًا: فُصلوا عن وظيفة أصحاب الإقطاع وسائر الوظائف التي كانوا يشغلونها.

ثالثًا: حُجزت جميع أموالهم الثابتة والمنقولة وستبقى محجوزة إلى حين صدور الأمر السلطاني بشأنها.

رابعًا: إنّ المجلس المؤلّف فوق العادة في بيروت سيقضي بصورة غيابيّة على كل منهم. ولكن المجلس يترك لهؤلاء المحكوم عليهم الحق بأن يأتوا مختارين لتبرئة أنفسهم أمامه.

خامسًا: يستطيع الذين لم يُتّهموا بشيء أن ينصرفوا إلى أعمالهم وسيكافأ الذين حموا المسيحيين.

سادسًا: قُسمت القائمقاميّة الدرزية إلى أربع دوائر يقيم في كل منها عدد من الجنود، وإعادة المسيحيين إلى منازلهم وإدارة الشؤون العامّة(42).

"وباشر فؤاد باشا بمكافأة المسلمين السُنّة والمتاولة الذين قاموا بحماية النصارى أثناء الحوادث"(43)، "وضرب بكل أولئك الذين حاولوا أن يخلقوا جوًّا من القلق والفوضى أثناء أداء مهمته"(44)، "من ذلك حكمه على جنديين تركيين بالموت فورًا لأنّهما شتما فتاة مسيحيّة"(45).

إنّ الأعمال التي قام بها فؤاد باشا جعلت موقف الجنرال دي بوفور في غاية الدقة والصعوبة. فبروتوكول 3 آب يلزمه ألا يقوم بأيّ إجراء قمعي أو عمليات تأديبية إلاّ بالتعاون التام مع مفوّض الباب العالي فوق العادة. وكان همّه متجهًا إلى احتلال الجبل الدرزي في لبنان الأوسط والجنوبي. فلما عرض عليه فؤاد باشا كما سبق وذكرنا بدهاء "أن يحتلّ كسروان معقل المارونيّة وإنه مع عسكره (فؤاد باشا) سيتعقبون أشقياء الدروز الفارين إلى جبل الشيخ إستشاط بوفور غضبًا"(46)، وأرسل يُعلم فؤاد باشا أن العسكر الفرنسي إنّما جاء لمساعدة العسكر العثماني على مطاردة الدروز وتطويقهم، فاضطّر فؤاد ووكيله إبرو أفندي للإذعان. وقد حاول فؤاد باشا أن يقيّد حركات بوفور، لكن هذا رفض بشدة ومزّق الورقة التي حملت مقترحات فؤاد ورماها في وجه حاملها لأنّ ذلك من شأنه أن يجعله أضحوكة أوروبا، وقال لو أن فؤاد أصرّ على موقفه "فسوف أباشر في الحملة على مسؤوليّتي لأنّ التعليمات التي تلقيتها من امبراطور الفرنسيّين تخوّلني أن آخذ المسألة على عاتقي حينما يتعلّق الأمر بشرف علم فرنسا"(47).

"وهكذا اضطر فؤاد باشا لإعطاء الأوامر لجنوده بالانتشار في جبل لبنان الجنوبي تحت قيادة اسماعيل باشا وقرّر أن يقوم قسم من جيش دمشق بحركات مماثلة في جوار حاصبيّا وراشيّا غربي سفح جبل حرمون، بينما ترابط بعض القبائل العربيّة على حدود حوران لمنع الدروز الفارين من الالتجاء إلى جبال اللجاه"(48).

"والواقع أن الدروز عندما بلغتهم أخبار الانتشار العسكري أخذوا يستعدّون للالتجاء إلى حوران"(49)، وقتل منهم مساء الرابع والعشرين من أيلول مئتي شخص بينما كانوا يحاولون اختراق صفوف الجيش التركي في طريقهم إلى حوران"(50). لكنّ الآلاف منهم استطاعوا الفرار عبر مناطق الاحتلال العثماني في لبنان الجنوبي من المعابر المؤدية إلى البقاع فسوريا. وهكذا

عندما انتشر الجيش الفرنسي في 25 أيلول في الشوف واحتلّ دير القمر، وفتش قرى الشوفين والعرقوب والشحّار كان أكثر الدروز قد فرّوا على ما يبدو عملًا بنصيحة القادة الترك"[51]، حيث كتب اللورد دوفرين إلى بلوير (Bulwer) في 5 تشرين الأول 1860م يقول: "إن المساعي التي بذلت في الحقيقة لقطع السبيل على الدروز الفارين قاصرة جدًا، بحيث لا يستبعد أن يكون أرباب السلطنة التركية قد رغبوا في تسهيل سبل فرارهم بدلًا من تضييقها"[52].

"وعندما رأى الجنرال دي بوفور ما اعتبره تواطؤًا من قبل الأتراك مع الدروز ركب رأسه، واعتبر ما جرى إهانة لشخصه وتحقيرًا لحكومته، فأمر بالاستعداد لملاحقة الدروز إلى حوران"[53]. لكن الكونت بونتيفوليو قنصل فرنسا في بيروت أقنعه بأن هذا العمل ضرب من الجنون لأنّ "ابراهيم باشا والعثمانيّين من قبله حاولوا أكثر من مرة وبجيوش يزيد عددها عن الثلاثين ألف مقاتل إخضاع الدروز في تلك المنطقة الوعرة، فعادوا فاشلين وإنّ الستة آلاف فرنسي سيُقضى عليهم قضاءً تامًا إذا أصرّ على تنفيذ فكرته، لا لقلّة عددهم فحسب، بل لجهلهم بتلك المنطقة الصعبة المنال ولتنكر العثمانيين وأبناء البلاد لهم"[54]. فعدل بوفور عن خطته واكتفى بتقديم احتجاج للوزير العثماني وقدّم سفير فرنسا احتجاجًا مماثلًا للباب العالي، وأرسلت الآستانة هذا الاحتجاج إلى فؤاد باشا في بيروت ليبدي رأيه فيه، فكتب إلى عالي باشا الصدر الأعظم في 2 كانون الثاني عام 1861م يقول: وأما ما يدّعيه دي بوفور في ما يتعلّق بذهاب بعض الزعماء الدروز إلى حوران فإني أجد فيه ميلًا إلى اتهامنا بأننا سهّلنا لهم سبل الفرار من قصاص كنت مدعوًا لفرضه عليهم فعلي أن أبسط حقائق الواقع.

إنّ كل من يعرف هذه البلاد وجغرافيتها لا يتأخر لحظة واحدة عن الاعتراف بأنه مهما تكن السلطة يقظة فمن المستحيل عليها أن تقطع السبل على الأفراد أو على عصابات صغيرة لها معرفة تامة بمنافذها الخفيّة، وقد ألفتها لأنها كانت تطوفها طول حياتها. والذي يودّ الخروج من لبنان فهناك ألف طريق للفرار. وحيث لا يرى إلاّ الصخور يجد اللبناني طريقًا، أما الذين يتعقبون اللبنانيين الفارين فإنهم لا يجدون سبيلًا للانتقال من مكان لآخر. ولقد أشرفْتُ بنفسي على بعض أعمال المطاردة وتحملت مصاعب جمّة وعرّضت حياتي لأشدّ الأخطار في محاولة تطويق الهاربين من القصاص مع هذا فلم يقع في أيدينا إلاّ مائة منهم فقط وهذا ما دفعني للبحث عن وسائل أخرى كانت في النهاية أكثر صحّة وأصدق من المطاردة. "وأنا أبعد الناس عن الادعاء بالمعرفة بالأساليب العسكريّة ولكنّي أعتمد على رجل يشهد له الجميع بأصالة الرأي هو الفريق اسماعيل باشا الذي كان إلى جانبي في كل مطاردة قمنا بها. وهو على استعداد للرد على كل ما يوجّه من نقد إلى عملنا"[55].

"ثم التقى فؤاد باشا أثناء عودته من منطقة انتشار القوات التركية في جب جنين

بالبقاع"[56]، حيث نصب الجنود الفرنسيون معسكرهم، التقى الجنرال دي بوفور وشرح له الوسائل التي اتخذها لتشتيت شمل العصاة المختبئين في شرقي جبل الشيخ وصعوبة القبض عليهم ودعاه في الوقت نفسه إلى تضييق دائرة عمليّاته معترضًا على محاولة التقدّم أكثر باتجاه داخل سوريا بحجة "أنه يستحيل عليه تهدئة الأحوال وتوطيد الأمن في الوقت الذي يرتكب فيه المسيحيّون سلسلة من الجرائم والتعديات في أعقاب الحملة، الأمر الذي يؤدي إلى تجدّد الاشتباكات الدمويّة ويُحرج موقف الحكومة بسببها لسنين طويلة"[57]. وكانت غاية فؤاد باشا من كل ذلك أن يوقع بين الفرنسيين والبريطانيين كما ذكرنا سابقًا، لعلمه أن هؤلاء لن يتخلّوا عن الدروز فتتوتر العلاقات بين الفريقين ويخفّ الضغط عن الباب العالي.

على ضوء كل هذه التطورات، اضطر الجنرال دي بوفور دوتبول في النهاية أن يوقف عملياته في سهل البقاع وساءه أن يطلب فؤاد باشا منه أن لا يتعدّى حدود اتفاقية 3 آب "فراح يعلن في ما بعد أن غرض فؤاد باشا الحقيقي هو إتاحة الفرصة لفرار جناة الدروز إلى حوران"[58]. لم يسكت فؤاد باشا على ذلك، وإنّما أشار بخبث إلى الخطة السرية التي كان يخفيها الفرنسيّون من وراء حملتهم الإنسانيّة، فقال: "لا جناح عليّ إذا جعلت حضور الجيوش الفرنسيّة إلى دمشق غير مجد"[59]. وهكذا أنقذ فؤاد باشا الدولة العثمانية من مخطط خطير وأحبط سياسة امبراطور الفرنسيين بالشرق، وتبدلت الأحوال ولم تعد كما كان يراها الساسة الفرنسيّون قبل نزول الحملة إلى سوريا، وبذلك حال الباشا الداهية دون لقاء بوفور مع الأمير عبد القادر الذي أدرك بنفسه خطورة المسألة، فالتزم جانب الحكمة خشية إغضاب السلطة واجتنابًا لنقمة أهالي دمشق.

ونرى أن فؤاد باشا إن صحّ أنه ترك الدروز يفرون بدلًا من تسليمهم إلى الجيش الفرنسي، فقد وفّر على الجيش الفرنسي صدامًا قد يؤدي إلى اتخاذه ذريعة لبقاء الفرنسيين في سوريا لمدة أطول ولتغلغلهم إلى داخل البلاد السوريّة لملاحقة الجناة، وهذا ما كان يريده الفرنسيّون. فضلًا عن أن المفوّض العثماني "قد ضمن لنفسه بذلك تأثيرًا كبيرًا على هؤلاء المذنبين الفارين واستطاع أن يحافظ على توازن القوى بين الموارنة والدروز في جبل لبنان تمشيًا مع السياسة العثمانية في الجبل، الساعية إلى تعزيز النفوذ التركي باستغلال وضع كل طائفة وجعل خيط معاوية ممدودًا دائمًا للجميع والحفاظ على التوازن بين الطائفتين الدرزيّة والمارونيّة"[60]."وهكذا اقتصر عمل الجيش الفرنسي على مساعدة المسيحيين في إعادة بناء ما تهدّم من منازلهم وتوزيع الإعانات والمساعدات لهم خاصة في زحلة ودير القمر"[61].

بقيت مسألة مهمّة لا بدّ من ذكرها تتعلّق بردود الفعل الشعبيّة على هذه الحملة والانطباعات التي تركتها في نفوس السكان، وهي مسألة حسّاسة بقدر أهميّتها. فقد رسخ في أذهان موارنة لبنان أن فرنسا

لم تتحرّك إلّا للدفاع عنهم ولا لشيء سوى أنّهم موارنة تشدّهم إلى فرنسا الدولة الكاثوليكيّة روابط الدين. في حين اعتبر المسلمون أن الحملة استهدفت العبث بهيبة الخليفة والاعتداء على سيادته في عقر داره، فنفروا منها واستمطروا اللعنات عليها وعلى رجالها وعلى الموارنة أيضًا لأنّهم كانوا السانحة التي افترضتها للقيام بالاعتداء. في الوقت الذي أشاع عملاء بريطانيا في الأوساط الإسلامية أن دولتهم وسائر الدول ما عدا فرنسا لم تسهم فيها إلاّ بقصد الحدّ من النفوذ الفرنسي، ومضى المبشرون ورجال الإرساليات وبعض غلاة الطائفيّة وتجارها يعززون هذا الرأي، وتعهده العثمانيّون إذ وجدوا فيه حليفًا لسياستهم. وبلغ هذا الدس غايته في مشاعر الناس آنذاك خاصة وأن شعور الجماهير متى كان مصدره دينيًا، يستعصي على كل إيضاح ويرتد عنه كل تفسير ولا يطول به الزّمن حتى يصبح إيمانًا يتوارثه الناس. "وهكذا أصبحت فرنسا في نظر المسلمين طليعة أعداء الإسلام وغدا الموارنة موضع كره المسلمين باعتبارهم أنصار الأجنبي، وبادل الموارنة المسلمين الشعور نفسه على الرغم من أن هذا الشعور لا يتضمن الحقيقة التاريخيّة كما جرت وقائعها بالفعل"[62].

5- أعمال اللجنة الدوليّة

تجدر الإشارة إلى أنه، إلى جانب إرسال حملة أوروبيّة إلى سوريا، تمّ الاتفاق على تأليف لجنة دوليّة حدّدت مهمتها بالنقاط الآتية:

- البحث عن منشأ أحداث سوريا، وأسبابها.
- تحديد مسؤوليّة المسؤولين عنها لإنزال العقاب بهم.
- تقدير الخسائر والاتفاق على الوسائل التي من شأنها التخفيف من شقاء المنكوبين والتعويض عليهم.
- الحؤول دون تجدّد هذه الحوادث وتوطيد أركان الأمن في سوريا واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على نظام جبل لبنان[63].

وقد انتظمت هذه اللجنة في بيروت، وترأس أعمالها فؤاد باشا وزير خارجيّة الباب العالي الذي كان يسعى إلى تضييق مجال التدخل الأوروبي إلى أقصى حدّ ممكن في شؤون الولايات العثمانية، "فأدت مهارته الدبلوماسيّة ودهاؤه السياسي دورًا مهمًا في شق الصف الأوروبي الذي انقسم بفضله إلى فئتين تتعارضان في كل الأمور على وجه التقريب"[64]. وقد وصفه صاحب "حسر اللثام" بقوله: "إنه كان يلعب بأعضاء اللجنة الأوروبية كما يلعب الهرّ بالفأر"[65].

"وكما كانت المواضيع المطروحة على بساط البحث متشعبة دقيقة عمل فؤاد باشا ومساعده الأرمني أبرو أفندي كل جهدهما لإثارة الخلافات بشأنها بين الأعضاء لاسيّما بين ممثّلي بريطانيا وفرنسا وذلك لمصلحة الدولة العثمانيّة..."[66].

وكان غياب فؤاد باشا عن الاجتماعات الخمسة الأولى للجنة، واعتراض مندوبه أبرو أفندي على كل اقتراح مقدم من قبلها بحجة أنه يتضمن مسًا بسيادة السلطان، أو تضييقًا لحرية فؤاد باشا والاعتذار عن

الموافقة على حسم مسائل كثيرة مهمة لا تتفق مع سياسة حكومته بحجّة أنه لم يتلق تعليمات واضحة منها، وتجاهل قضايا مهمّة متعلقة بإدانة الموظفين العثمانيين، كانت كل هذه التحركات المقصودة تصبّ في هدفها المتصل بجعل أعمال اللجنة من دون فائدة، كل ذلك بقصد أن تنتهي الأشهر الستة المحدّدة لمهلة الحملة في اتفاقية 5 أيلول عام 1860م من دون التوصل الى اتفاق تحت ظلّ الضغط العسكري الفرنسي في سوريا.

وقد ظهرت التناقضات في وجهات النظر داخل اللجنة منذ الجلسة الأولى التي عقدت في 5 تشرين الأول عام 1860م وفي الجلسات التي تلتها حول صلاحياتها. فقد أراد مندوبا بريطانيا والنمسا جعلها غير إلزاميّة واعتبار الباب العالي صاحب القرار الأخير، "بينما كان ممثل فرنسا يصرّ على صفة إلزامية القرارات التي تتخذها اللجنة ومع تدخلها في شؤون الإرساليّات الفرنسيّة في لبنان (اليسوعيين، الكبوشيين والعازاريّين...) باعتبارها من اختصاص القنصلية الفرنسية فقط"[67]. "وكانت الشكوك تحوم حول هذه الإرساليات والناس يحمّلونها تبعة كبيرة في الاضطرابات والأحداث الدامية"[68]. واشتدّ الجدل وطالت المناقشات حول هذه المواضيع، ما دفع فؤاد باشا الى أخذ زمام المبادرة، وإبلاغ أعضاء اللجنة في الجلسة السادسة المنعقدة في 26 تشرين الأول عام 1860م أنه "مستعد لتقبل آرائهم وإرشاداتهم، لكنه لا يعترف، للّجنة بحق التوجيه ويأبى عليها التطرق إلى شؤون لبنان الداخلية لأن ذلك يتعارض وسيادة السلطان على جزء من إمبراطوريته"[69]. "كما أبلغهم أن القرار الأخير سيبقى له بصفته ممثّل الباب العالي مطلق الصلاحية في لبنان"[70]، "وأنه سيطلعهم على الأعمال التي ستتم من الآن وصاعدًا لإبداء آرائهم بها وقد وافق الجميع على هذه التسوية"[71].

وهكذا، استطاع فؤاد باشا من الاجتماع الأول مع مندوبي اللجنة الدولية حصر السلطة التنفيذية بشخصه بصفته وزيرًا مطلق الصلاحية منتدبًا من قبل السلطان لا من قبل اللجنة الأوروبية، ولم يعترف للجنة بصفة غير صفتها الإستشاريّة التي وافق عليها السلطان.

وبدأت اللجنة بحث مسألتي معاقبة المسؤولين عن الأحداث الأخيرة والتعويضات الواجب دفعها للضحايا وذويهم. فأعلن فؤاد باشا أنّه "مستعد للنظر بعين الاعتبار إلى جميع المعلومات الثابتة التي تقدم من قبل اللجنة لأنه أرسل إلى سوريا لينتقم من المجرمين وسيتمّ مهمته من دون إهمال شيء منها"[72]، "ثم تعهد بدراسة مقدار المساهمة في تسديد التعويضات مقابل تعهد مندوبي الدول بسؤال حكوماتهم عن مقدار مساعداتهم في هذا السبيل"[73].

6- معاقبة الجناة

كان الاتجاه الواضح أثناء بحث مسألة تحديد الجناة ومعاقبتهم هو التعامل بين فؤاد باشا والمندوب البريطاني اللورد دوفرين الذي برّر أعمال الدروز وحمّل الموارنة قسطًا كبيرًا من المسؤوليّة فقال: إنّ من

يمعن النظر في التقارير التي وضعت عن المصادمات الدامية التي وقعت في لبنان منذ 25 سنة، لا يمكنه أن يخرج من قراءتها إلاّ وهو مقتنع أن "إقدام الدروز على فعلتهم نتج عن يقينهم أن ضحاياهم، قصدوا إبادتهم منذ بدء الحرب لطردهم من بيوتهم. وبناء على ذلك ليس من العدل أن يقاس ذنب جماعة من الفلاحين الجهلاء انقادوا انقيادًا أعمى إلى زعمائهم بمقياس أوروبي متمدن"[74].

فمن كلام المندوب البريطاني يتبيّن أنه كان يشدّد النظر بعين الرحمة على ما اقترفه الدروز مقدّمًا الأسباب التخفيفية. "وكان فؤاد باشا وأبرو أفندي من أجل إطالة أمد المناقشات يثيرون قضايا شكليّة وتدابير تفصيليّة فرعيّة"[75]. "وقام المندوب الفرنسي مسيو بكلار يدافع عن النصارى ويلقي على الدروز كل تبعات الفتنة ويطالب بإنزال أشدّ العقوبات بهم وبالموظفين المدنيين والعسكريّين العثمانيّين الذين أسهموا إلى جانبهم في الفتنة"[76]. "وجاء العاشر من تشرين الثاني من دون أن تكون اللجنة قد اتفقت على معاقبة أحد وطال التحقيق القضائي"[77]. وتبنى اللورد دوفرين اقتراحًا حول تحديد هويّة الفتنة هل هي حرب أهلية أم مجازر ارتكبها فريق ضد آخر، فردّ عليه بكلار إنّها مجازر. "ثم قرّر فؤاد باشا بالتنسيق مع المندوب البريطاني أن ما جرى في الجبل هو حرب أهليّة بين الموارنة والدروز وطلب من اللجنة نصيحتها في أفضل طريقة لمحاكمة المتهمين"[78]. "فاتفق الجميع على معاقبة كبار الجناة لأنّه إذا أريد قصاص جميع المذنبين فلن ينجو درزي من العقاب وليس من السياسة إبقاء سيف العدالة مسلولًا فوق رؤوس طائفة بأسرها، كما أجمعت اللجنة على عدم قبول شكوى إلا بعد تحليف شاهد أمام مطران طائفته"[79]. و"هنا أراد فؤاد باشا إثبات سلطته بتكرار ضربة دمشق فقبض على 800 درزي في كانون الأول1860م"[80]، "في حين قضت محكمة بيروت على سعيد جنبلاط والشيخ حسين تلحوق وبشير مرعي نكد ومحمد قاسم إرسلان وسبعة مشايخ دروز آخرين كانوا قد سلموا أنفسهم سابقًا طوعًا"[81].

"وحكم بالسجن على خورشيد باشا وطاهر باشا ونوري بك ووصفي أفندي وغيرهم من الموظفين الأتراك الذين أدينوا بمسؤولياتهم أثناء الفتنة"[82]. ثم بدأ فؤاد باشا بحنكته المعروفة يحاول خلق الانقسامات وإيجاد الخلافات فطرح تساؤلات حول نوعية المحاكم التي ستدين باقي المجرمين أهي نظامية أم عرفية، متحركة أم ثابتة، وعن نوعية العقوبات وكيف يقسم الجناة. "ثم طلب من المسيحيين رفع قائمة بالمذنبين الدروز، فحمل المطارنة الموارنة له لائحة تضمّ 4000 اسم"[83]. "ولمّا تأكد لفؤاد باشا اختلافهم بهذا الشأن طلب إليهم أن يتفقوا لكي يتمكن من الانتقال إلى العقوبات العملية"[84]، "وأعلن أنه سيؤجل تصديق العقوبات على المتهمين سواء في ما يتعلق بالدروز أو بالضباط والموظفين العثمانيين إلى أن يتلقى أوامر حكومته"[85]. "وهكذا شلت أعمال محكمتي بيروت

والمختارة المكلّفتَين بإدانة المذنبين بانتظار أوامر اللجنة"[86].

وظلّ المندوب البريطاني مهتمًّا بالدفاع عن الدروز وتبرير ساحتهم في شهر آذار، ولم يكن قد استقرّ الرأي بعد على العقوبات التي يجب إنزالها بالمذنبين. "فتسرب الملل إلى مندوبي فرنسا وروسيا وبروسيا، وظلّوا متحفظين تجاه بعضهم البعض خاصة أن الجميع كانوا ينظرون بغير رضى الى الحملة الفرنسية في لبنان"[87]، "فانضموا إلى اللورد دوفرين الذي استطاع والمندوب السلطاني في النهاية أن يميلا الكفة نحوهما.

"وهكذا توصلت اللجنة إلى تقرير معاقبة كبار المجرمين وتخفيف عقوبات من هم أقلّ مسؤوليّة وذلك في سبيل حقن الدماء وإفساح المجال والتفاهم بين الدروز والمسيحيين"[88].

"وقد وافق المندوب الفرنسي في النهاية على ذلك بعد أن تلقى من وزارة خارجيته أوامر توضح أن غاية الاعدامات ليست بكثرة الضحايا بل الاقتصار على إعدام بضعة أشخاص من الكبار إرهابًا للباقين"[89].

وبذلك أنجزت اللجنة الدوليّة مسألة معاقبة الجناة وانتقلت إلى مسألة أخرى هي مسألة تنظيم التعويضات.

7– تنظيم التعويضات

"كان على اللجنة أن تعيد بناء بيوت قد تهدمت، وأن توفر الغذاء للاجئين الذين نزحوا عن قراهم ومنازلهم ولم يكن بالإمكان تأخير هذه الأعمال لأنّ فصل الشتاء بات على الأبواب"[90]. لذلك أُكرِه جميع الدروز والمسلمين على تقديم الأخشاب اللازمة لبيوت المسيحيّين"[91]. كما صدرت الأوامر بتوزيع الحبوب والأرزاق التي يُعثر عليها في بيوت الدروز على المسيحيين شرط أن تحسب من أصل التعويضات التي سيفرض عليهم أداؤها"[92]. كما أسكنوا بعض المسيحيين في بيوت درزية في دير القمر والقرى المجاورة، وسمح لأهالي زحلة بقطع الأخشاب اللازمة لبيوتهم من أحراج سهل بعلبك.

"وكان مندوب فرنسا يلحّ منذ أول تشرين الثاني عام 1860م بوجوب دفع التعويضات للمشردين، فطلب كتدبير أولي إسكان المسيحيين في البيوت الخالية التي تركها أصحابها وفرّوا إلى حوران"[93].

وكان فؤاد باشا قد تعهد أن يقدم إلى اللجنة بيانًا بواردات الإيالة ونفقاتها للمساعدة في صرف الأموال على المشردين، فطالبه المندوب البروسي بإيجاد الأموال اللازمة لصرفها، فأشار فؤاد باشا إلى قلّة أموال الخزينة وإلى صعوبة جمع المال فورًا، واقترح "مشروع فرض الضرائب على دمشق وجميع مدن سوريا وعلى الدروز من قبل ممثلي فرنسا، فقرّر فؤاد باشا فرض ضريبة تسمّى ضريبة المتاع بناء على اقتراح المسيو بكلار واتفق مع الجنرال بوفور على التعاون في جمعها"[94].

لكن اللورد دفرين احتجّ على الضريبة التي تأجل إقرارها، واقترح المندوب النمسوي اقتصارها على الأغنياء الذين حجزت أملاكهم وألحّ مندوبا بروسيا وفرنسا على

استيفائها من عامة الدروز على أن يُعفى منها الفقراء والمحتاجون. وأثناء هذه المناقشات الطائلة، وفي 22 كانون الأول عام 1860م، "أعلن فؤاد باشا أنه تلقى من حكومته رسالة تحتفظ بها، بحق البت في تعيين التعويضات ودفعها للمسيحيين وتحديد مبلغ الضرائب المراد استيفاؤها ورصدها للتعويضات المذكورة"[95]. وتمّ الاتفاق بين المفوض العثماني واللجنة الدوليّة على وضع حدّ للجدل الدائر حول هذه المسألة بأن تشكل لجان خاصة تكلف بإجراء التحقيقات على الطبيعة وكتابة التقارير عن الأضرار والتعويضات المطلوبة"[96].

وهكذا فشلت اللجنة بسبب الخلافات بين أعضائها وعجزها أمام إرادة الباب العالي ومراوغة فؤاد باشا عن تحديد مبلغ التعويضات بشكل شامل متكامل. واضطرت أن تقبل بتأليف لجان للتحقيق في الأضرار على أن تتولى الإدارة العثمانيّة دَفع التعويضات حسب تقديرات هذه اللجان، "ووافقت اللجنة الأوروبية أيضًا على تأليف لجنة مركزية في الآستانة تتولى البحث في التعويضات الواجب دفعها لرعايا الدول الأجنبيّة ومحميّيها المتضررين مع كل دولة ذات علاقة على حدة"[97]. "وقد تمّ توزيع 2,500,000 قرش لمنكوبي لبنان من المسيحيّين كي يتمكنوا من سدّ حاجاتهم وشراء المعدات والبذور اللازمة للحراثة والزراعة"[98]. وكادت قضيّة التعويضات أن تؤدي إلى خلاف كبير بين مندوبي الدول والباب العالي بالموافقة النهائية من قبل اللجنة الدولية على اقتراح فؤاد باشا القاضي بأن يوجه إلى كل شخص تكبد أضرارًا في دمشق أو لبنان مغلفًا يحتوي على التسوية المتعلقة بتعويضه، مع صك التزام الحكومة بدفع المبلغ المقدّر لخسائره. "ففي حالة قدوم متضرر بالتقدير يوقع إقرارًا مرفقًا بصك الالتزام ويقدمه إلى السلطات في حالة عدم القبول يلجأ إلى اللجنة المختصة للبت في مطلبه"[99].

"أما على صعيد المساعدة الخارجيّة للمنكوبين، فنذكر أن الانكليز والفرنسيين قد ساعدوا المنكوبين وقدّموا لهم المعونات المالية وكذلك الثياب والأغذية وساهموا في إعادة بناء بيوتهم"[100]. "وقد كان من بين جنود الحملة الفرنسيّة البنّاء والنجّار والحدّاد، فساهموا في ترميم المساكن وأووا المشرّدين وطبّبوا المرضى"[101]. "وعلى صعيد المساعدات الاجتماعيّة، قام المبشرون الأوروبيون والأميركيّون بقسط وافر من أعمال البرّ والإحسان"[102]. وقامت المؤسّسات الاجتماعيّة الدينيّة الفرنسيّة، خصوصًا تحت رعاية الأب لافيجيري بجمع الإعانات من فرنسا"[103] وتوزيع المعونات يوميًّا.

وتألفت في بيروت لجنة رئيسيّة لتوزيع المساعدات من قنصل فرنسا رئيسًا والمسيو بيرتييه نائبًا ومن الآباء لافيجيري وزكريا الكبوشي وأمايا اللعازاري وبدور اليسوعيّين وغيرهم. "وفي 27 أيلول ذهب الأب لافيجيري مع القنصل الفرنسي وبعض الشخصيات إلى دير القمر وصيدا وزحلة ودمشق وغيرها من قرى الجبل وأنشأوا فيها شعبًا للجنة بيروت[104].

الهوامش:

* دكتور في الجامعة اللبنانية – الفرع الرابع

(1) فريد وفيليب الخازن، المحررات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان من عام 1840 حتى 1910، ج 1، ص 172.

(2) المرجع نفسه، ص 175-176؛ أيضًا: كرم قائمقام نصارى لبنان، جونيه، 1954.

(3) Edward, Richard : *La Syrie (1840-1862)*, Paris, 1892, p. 205-206.

(4) Ibid., p. 205.

(5) ISMAIL, A.: *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban*, t.IV, p. 355.

(6) أحمد طربين: أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابيّة حتى ابتداء عهد المتصرفيّة (1842-1861)، الطبعة الأولى، 1966، ص 143.

(7) فريد وفيليب الخازن: المحررات السياسية، ج 2، ص 232-233.

(8) أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 43.

(9) ISMAIL, A. : op. cit ., t.IV, p. 354-355.

(10) Edward, *La Syrie*, op. cit., p. 216

(11) DEBAUDICOUR, Louis: *La France au Liban*, Paris, p. 166.

(12) Ismaïl, *Histoire...*, p. 354-355;

(13) Edward; *La Syrie*, op. cit., p. 216.

(14) السياسة الدوليّة، ج 3، ص 276؛ وأيضًا أحمد طربين: أزمة الحكم، ص 144.

(15) فريد وفليب الخازن، المرجع المذكور، ج 2، ص 232-236.

(16) Edward, op. cit., p.228؛ فريد وفليب الخازن، المحررات السياسية، ج 2، ص 331.

(17) فريد وفليب الخازن، المرجع السابق، ج 2، ص 294-295-304.

(18) عادل اسماعيل، المرجع السابق، ج 3، ص 277.

(19) عادل اسماعيل، المرجع المذكور، ج 3، ص 278.

(20) أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 144.

(21) المرجع نفسه، ص 144.

(22) المرجع نفسه، ص 144.

(23) Adel ISMAÏl, *Documents diplomatiques et consulaires..., t.10, p. 206.*

(24) A. ISMAIL, *Documents diplomatiques et consulaires...*, t. 10, p. 258-259.

(25) أسد رستم: لبنان في عهد المتصرّفية، دار النهار، بيروت، 1973، ص 27.

(26) فريد وفيليب الخازن، المرجع المذكور، ج 2، ص 292-293.

(27) أسد رستم، المرجع المذكور، ص 27-28؛ وأيضًا: De Baudicour, *La France...*, p. 192.

(28) عادل اسماعيل، المرجع المذكور، ج 3، ص 277.

(29) المرجع نفسه، ص 277.

(30) Ismaïl, A. : op. cit., t.IV, p. 358.

(31) Voir ibid., t.10, n° 91, p. 266-268.

(32) كمال صليبي: تاريخ لبنان الحديث، ط 3، بيروت، دار النهار، 1972، ص 146.

(33) Ismail, A. : op. cit., t. IV, p. 356.

(34) أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 145.

(35) Ismail, A.: op. cit., t. IV, p. 356.

(36) أسد رستم، المرجع المذكور، ص 25؛ كمال الصليبي، المرجع المذكور، ص 146.

(37) فريد وفليب الخازن، المحرّرات السياسيّة، ج2، ص 291.

(38) المرجع نفسه، ص 249.

(39) فريد وفليب الخازن، المحرّرات السياسيّة، ص 355؛ Ismaïl, A. : op. cit., t. IV, p. 356-357

(40) أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، بيروت، دار النهار، 1973، ص 28 و29؛ Edwards, op. cit., p. 192.

(41) أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 145.

(42) فريد وفليب الخازن، المحرّرات السياسيّة، ج 2، ص 257-358؛ Edwards, op. cit., p. 235.

(43) Ibid., p. 238.

(44) Ismail, A.: op. cit., t.IV, p. 357.

(45) أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 146.

(46) LOUET, Ernest, *Expédition de Syrie, 1860-1861, notes et souvenirs*, Paris, 1862, p. 72.

(47) أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 146.

(48) فريد وفليب الخازن، المرجع المذكور، ص 356-357.

(49) المرجع نفسه، ص 302؛ Ismaïl, A. : op. cit., p. 358.

(50) المرجع نفسه، ص 359.

(51) عادل اسماعيل، المرجع المذكور، ص 279؛ Ismaïl, A. : op. cit., t.IV, p. 358-359

(52) فريد وفليب الخازن، المرجع المذكور، ص 375-376.

(53) فريد وفليب الخازن، المرجع المذكور، ص 359؛ Ismaïl, A.: op. cit., t. IV, p. 359.

(54) عادل اسماعيل، المرجع المذكور، ص 279.

(55) عادل اسماعيل، المرجع المذكور، ص 279-280.

(56) فريد وفليب الخازن، المرجع المذكور، ص 375.

(57) المرجع نفسه، ص 375.
(58) المرجع نفسه، ص 375.
ذكرت **التايمس** في عدد خاص لمراسلها من المعسكر الفرنسي في الباروك أن المسيحيّين "وجدوا الفرصة السانحة لأعمال السلب والنهب والقتل وما هو أسوأ من ذلك أثناء مرور القوات الفرنسيّة وسط القرى التي يقطنها الدروز أو المختلطة. وجاء برسالة من دوفرين إلى بلور في 29 أيلول: "يسوءني أن أقول إن بعض المسيحيين المرافقين للجنود اقترفوا جنايات فظيعة أثناء سير الجيش الفرنسي فذبحوا درزيًا وقتلوا شابًا وامرأة درزيين". (أحمد طربين، ص 147).
(59) أحمد طربين، ص 147؛ وأيضًا:
De Testa V.: *Recueil des traités de la Porte*, Paris, 1892-1894, v.VI, p. 110.
(60) Ismaïl, A. : op. cit ., t.IV, p. 356.
(61) أسد رستم، المرجع السابق، ص 35؛ De Baudicour, *La France...*, op. cit., p. 199.
(62) عادل اسماعيل، المرجع المذكور، ص 266؛ أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 148.
(63) Ismaïl, A., op. cit., t.IV, p. 361 ; De Testa, op. cit., v.6, p. 105. فريد وفليب الخازن، المرجع المذكور، ج 2، ص 375.
(64) عادل اسماعيل، المرجع المذكور، ج 3، ص 266,
(65) حسر اللثام عن نكبات الشام، (مؤرّخ مجهول)، مصر، 1895، ص 129.
(66) Ismaïl, A. : op. cit., t.IV, p. 360.
(67) Ismaïl, A.: *Documents diplomatiques et consulaires...*, t.10, n° 97, p. 286-290.
(68) عادل اسماعيل، المرجع المذكور، ج 3، ص 281.
(69) Ismaïl, A., *Documents diplomatiques et consulaires*, op. cit., t.10, n° 97, p. 323.
(70) Ismaïl, A., op.K cit., t.IV, p. 369.
(71) فريد وفليب الخازن، المرجع المذكور، ص 7.
(72) المرجع نفسه، ص 4.
(73) المرجع نفسه، ص 13.
(74) Ismaïl, A.: *Documents diplomatiques et consulaires...*, t.10, n° 105, p. 341.
(75) فريد وفليب الخازن، المحرّرات السياسيّة، ج 3، ص 40-53.
(76) عادل اسماعيل، المرجع المذكور، ص 281؛ Ismaïl, A.: *Documents diplomatiques et consulaires...*, t. 10, p. 345.
(77) فريد وفليب الخازن، المرجع المذكور، ج 3، ص 32.
(78) أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 162. Ismaïl, A.: *Documents diplomatiques et consulaires*, t. 10, n° 97, p. 353.
(79) De Testa, op. cit., v.6, p. 152.
(80) Ismaïl, A.: *Histoire*, t.IV, p. 365 المرجع السابق، ص 175-182؛ أحمد طربين، أزمة الحكم، ص 163؛
(81) Ismaïl, A.: *Histoire...*, t.IV, p. 365؛ السياسة الدوليّة، ج 3، ص 281؛ أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 163.
(82) Ibid., t. IV, p. 365؛ عادل اسماعيل، السياسة الدوليّة، ج3، ص 281.
(83) Ismaïl, A.: *Histoire...*, t. IV, p. 366.
(84) فريد وفليب الخازن، المحررات السياسية، ج 3، ص 371-385.
(85) المرجع نفسه، ج 3، ص 391-398.
(86) Ismaïl, A.: *Histoire...*, t.IV, p. 368.
(87) عادل اسماعيل، السياسة الدولية، ج 3، ص 284.
(88) فريد وفليب الخازن، المرجع المذكور، ص 370-371.
(89) أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 167.
(90) فريد وفليب الخازن، المرجع المذكور، ج 3، ص 9-13.
(91) المرجع نفسه، ص 9؛ Ismaïl, A.: *Histoire...*, t.IV, p. 368.
(92) فريد وفليب الخازن، المرجع السابق، ج 3، ص 9-10.
(93) المرجع نفسه، ص 9-13؛ Ismaïl, A.: *Histoire...*, t. IV, p. 368.
(94) Ismaïl, A.: *Histoire...*, t.IV, p. 372.
(95) Ismaïl, A.: *Histoire...*, t.IV, p. 372.
(96) أحمد طربين، المرجع المذكور، ص 172.
(97) أسد رستم، المرجع المذكور، ص 31.
(98) Ismaïl, A.: *Histoire...*, t.IV, p. 372.
(99) أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان، ص 173 (القرار المتعلق بالتعويضات عن الخسائر المنقولة وغير المنقولة)؛ Edwards, R.: op. cit., p. 382-387.
(100) فريد وفليب الخازن، المحررات السياسيّة، ج 3، ص 121-128.
(101) أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفيّة، ص 28.
(102) المرجع نفسه، ص 28.
(103) Ismaïl, A.: *Histoire...*, t.IV, p. 373.
(104) اسطفان بشعلاني: لبنان ويوسف بك كرم، بيروت، 1925، مكتبة صادر، ص 67.

***